الفصل الرابع: السياسة التجارية

نظرا لكون الدولة لا يمكن أن تعيش بعزلة عن العالم الخارجي (بقية دول العالم) أدى ذلك لتزايد أهمية التجارة الخارجية، الأمر الذي جعل الدول تسعى للتحكم في تعاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي بغية تعظيم العائدات وتحسين مكانة الدولة في التعاملات الخارجية، هذه الآلية يطلق عليها السياسة التجارية وهي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي بهدف المحافظة على الاستقرار في التجارة الخارجية (التوازن أو الفائض في ميزان المدفوعات)، وتختلف أدوات تطبيقها باختلاف الاتجاه المتبع للسياسة التجارية

1. تعريف السياسة التجارية (Trade Policy)

تعرف السياسة التجارية بأنا مجموع الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى في مجالات التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار، بغية تحقيق أهداف معينة تتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية والسياسات العامة للمجتمع

كما تعرف السياسة التجارية التي تعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الظرفية بأنها مجموع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدولة لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات باستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية خلال فترة معينة.

2. أدوات السياسة التجارية

لتنظيم المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي تستخدم الدولة مجموعة من الوسائل والتي يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

جدول يوضح أدوات السياسة التجارية:

الأداة	مفهومها
الرسوم الجمركية	ضرائب مباشرة تفرضها الدولة على السلع العابرة لحدودها، الأصل في فرضها يكون الواردات فقط لكن قد تضطر الدولة لفرضها على الصادرات في ظروف معينة.
نظام الحصص أو رخص الاستيراد	تحدد بموجبه الدولة كمية الواردات التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة، وقد تخصص لكل مصدر من مصادر الاستيراد نصيبا معينا من الحصة تنفرد بتحديده طبقا لأساس تحدده بالاتفاق مع كل دولة من الدول المنتجة للسلعة.

سياسة الحظر أو المنع	تمنع الدولة بموجبها استيراد أو تصدير بعض السلع أو منع التعامل مع بعض الدول.
إعانات التصدير	هي كافة المساعدات التي تمنحها الدولة لمنتجي أو مصدري السلع لتحسين مستوى تنافسيتها خارج الحدود الوطنية، لتمكينهم من بيعها بأسعار تقل عن أسعار المنافسين الأجانب؛ مثل: الإعفاءات الضريبية، تخفيض تكاليف النقل، منح تسهيلات بنكية لسلعة أو منتج وغيرها.
سياسة الاغراق	بيع السلع في السوق الخارجي بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق الداخلي؛ كمثال: – عملية البيع في الخارج تتم بسعر أقل من أسعار الدولة المصدرة؛ – البيع بسعر أقل من تكلفة الإنتاج في الدولة المصدرة؛ – البيع بسعر أقل من أسعار الدولة المستوردة. نلاحظ أنها تتشابه مع سياسة الإعانات من حيث الهدف (كسب الأسواق الأجنبية) من خلال عرض السلع بأسعار منخفضة تقل عن تكلفتها الحقيقية، تطبيق هذه السياسة يتم بشكل مؤقت إلى أن يتحقق للمنتج تصريف الفائض المكدس من السلع.
الاتفاقيات والمعاهدات التجارية	هي اتفاقيات قصيرة الأجل عن المعاهدات؛ تتميز بأنها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل، فهي ذات طابع اجرائي وتنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة. حيث أن المعاهدات هي اتفاقيات عامة تعقدها الدولة بواسطة أجهزتها الدبلوماسية مع معظم الدول لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها؛ كشؤون الملاحة، تنظيم الازدواج الدولي في الضرائب، تنظيم الرسوم الجمركية. وغالبا ما تتضمن شروط المعاملة بالمثل.
اتفاقيات الدفع	عادة تكون مرتبطة بالاتفاقيات التجارية، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، يغلب على بنودها مسائل؛ مثل: تحديد عملة التعامل، كيفية تسوية الالتزامات من خلال فتح حسابات العملة الأجنبية أو المحلية، تحديد سعر الصرف، تحديد العمليات الداخلة في التبادل وغيرها.
التكتلات الاقتصادية	ظهرت كأسلوب لإلغاء القيود في العلاقات الدولية بين الدول وكذلك كمحاولة جزئية لتحرير التبادل التجاري فيما بينها؛ مثل: منطقة التجارة

	الحرة الافريقية، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية "الميركسور" وغيرها.

3. أهداف السياسة التجارية:

عموما فإن أهداف السياسة التجارية لا تخرج على نطاق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية لكن يمكن إيجاد مجموعة من الأهداف الخاصة نقسمها إلى ثلاثة أقسام (الأهداف الاقتصادية، الأهداف الاجتماعية، الأهداف الاستراتيجية)

1.3. الأهداف الاقتصادية:

تتكون الأهداف الاقتصادية من مجموعة من الأهداف تصب كلها في تحقيق التنمية الاقتصادية:

- حماية الصناعة الناشئة؛
- المحافظة على التوازن الخارجي؛
- إيجاد موارد مالية إضافية لتمويل الانفاق العام للدولة؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية مثل التضخم والانكماش؛
- حماية الاقتصاد الوطني من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الأخرى.

2.3. الأهداف الاجتماعية:

تتكون الأهداف الاجتماعية من مجموعة من الأهداف تصب كلها في تحقيق تنمية ذات طابع اجتماعي؛ منها:

- المحافظة على الصحة العامة للأفراد في المجتمع من خلال حضر التعامل بالسلع المضرة بالصحة؛
- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية الهشة كالمزارعين وصغار المنتجين أو منتجي السلع الحيوية في المجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين فئات المجتمع.

3.3. الأهداف الاستراتيجية والسياسية:

تشمل الأهداف السياسية والاستراتيجية كل ما يتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي:

- توفير الأمن الاقتصادي والعسكري؛

- توفير الاكتفاء الذاتي، خاصة الامن الغذائي؛

- توفير احتياجات الدولة من السلع ذات الطابع الاستراتيجي مثل الطاقة خاصة في أوقات الحروب والأزمات.

4. أنواع (اتجاهات) سياسة التجارة الخارجية:

يميز علماء الاقتصاد بين اتجاهين للسياسة الاقتصادية، هما (السياسة التجارية الحمائية وسياسة حرية التجارة)؛ كما يلي:

1.3. سياسة حرية التجارة (Free Trade Policy)

يقصد بها عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية بحيث تكون حرة خالية من القيود والعوائق التي تعيق تدفق السلع والخدمات عبر الحدود من خلال إلغاء كافة الإجراءات التي تعرقل عملية التبادل الحر الداخلي والخارجي

2.3. سياسة حماية التجارة الخارجية (Protection Trade Policy)

يقصد بها الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل حماية الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها، من خطر منافسة الواردات الأجنبية.